حقوق الإنسان مفتاح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

بقلم سليل شطي

شعبان رياض عبد اللطيف، البالغ من العمر 45 سنة والأب لأربعة أطفل، غذا بلا مأوى عندما أجلي قسراً من الغرفة التي كان يسكنها في 25 ديسمبر/كانون الأول 2009، سوية مع العديد من الأسر الأخرى التي كانت تعيش على المنحدر الخطر في منطقة الدويقة العشوائية الواقعة إلى الشرق من القاهرة. ولم يعطَ شعبان رياض عبد اللطيف حتى ما يكفي من الوقت لإخراج ممتلكاته منها قبل أن تقتحم جرافة ضخمة المبنى الذي كان يشارك فيه المرحاض مع تسعة من الجيران.

ومثل العديد من ضحايا الإجلاء القسري، تقدم شعبان رياض عبد اللطيف بشكوى رسمية بشأن مظلمته إلى سلطة الحي لعله يحصل على سكن بديل، ولكن بلا جدوى. وطيلة شهر من الزمن، أقامت أسرته ونحو 26 أسرة مشردة أخرى خياماً قريباً من وحدات مساكن سوزان مبارك للسكن البديل المجاورة في الدويقة. وفي غياب الحماية من قر الشتاء، عانى أطفاله كثيراً من وطأة البرد. وفي 25 يناير/كانون الثاني 2010، احتشدت النساء خارج مكتب السلطات المحلية لإعادة الإسكان لطلب سكن بديل، فما كان إلا أن فرقتهن الشرطة، وفي وقت لاحق تلك الليلة قامت بتمزيق خيامهن. وفقد شعبان رياض عبد اللطيف من جديد العديد من مقتنياته البسيطة.

في فبراير/شباط 2010، أبلغ شعبان رياض عبد اللطيف منظمة العفو الدولية أنه كان يكسب نحو 20 جنيهاً مصرياً في اليوم في دكان للأطعمة (3.5 دولار أمريكي). كما كان يجلب معه بعض ما يخلفه الناس وراءهم من طعام لأطفاله. ومنذ تشريده، لم يعد قادراً على سد حاجات أسرته، ودأب على قضاء حاجته في منافع مسجد قريب والحصول على الماء لأسرته في جركانات أعاره إياها الجيران. ومن غير المحتمل، على ما يبدو، أن يفضي سعيه إلى الحصول على سكن بديل إلى أية نتيجة في وقت قريب.

بيد أن الحكومة المصرية، مثلها مثل الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، لم تبخل في العام 2000 في قطع الوعود على نفسها بتحسين المستوى المعيشي لسكان أحياء الفقراء باعتباره أحد أهدافها الإنمائية للألفية. حيث مثلت هذه الأهداف الإنمائية للألفية وعداً غير مسبوق بالتصدي للفقر على صعيد العالم بأسره، بينما اعتمدت هذه الأهداف ثماني غايات لمعالجة طيف عريض من القضايا، بدءاً بالفقر المدقع والصحة، وانتهاء بالتعليم والمستويات المعيشية التي ينبغي بلوغها بحلول العام 2015.

ولكن بعد مرور ما يقرب من العقد على هذا الوعد، ما برحت الشكوك تلف مصير أهداف الألفية. وقد أصدرت الأمم المتحدة تحذيراً من أن العديد من أهداف الألفية هذه لن يتحقق في الوقت المحدد ما لم تتغير وتيرة الجهود المبذولة بصورة جذرية. وحتى بحسب أكثر التقديرات تحفظاً، فإن ما يربو على بليون شخص قد تخلفوا عن الركب.

وعلى مر السنين، بيَّن عمل منظمة العفو الدولية كيف أن التمييز والإقصاء يمكن أن يكونا سبباً في كثير من الأحيان في المشكلات التي تسعى أهداف الألفية إلى معالجتها، أو أن يفاقما من هذه المشكلات. ففي الدول الغنية، كما في النامية، كثيراً ما يُخضع المستضعفون ممن يعيشون على هامش المجتمع لانتهاكات لحقهم في السكن الكافي وفي الصحة

والماء والصرف الصحي والتعليم، بين جملة أمور. وكثيراً ما لا يجري التشاور معهم بشأن الأمور التي تؤثر على حياتهم أو يتم تجاهلهم عندما يحاولون إسماع أصواتهم. وكما بيَّنت منظمة العفو، فإن المساواة وإشراك هؤلاء أمر لا غنى عنه إذا ما أريد للأوضاع أن تتحسن فعلاً.

بعد عشر سنوات، يجدر بنا أن نتأمل طويلاً فيما وصلنا إليه، وفي السبل التي ينبغي علينا سلوكها لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. فمهندسو أهداف الألفية إنما أرسوا الغايات الأصلية كنقاط انطلاق نحو تحقيق التقدم. وكان قصدهم على الدوام أن تضع الدول بنفسها غاياتها الخاصة بها التي ينبغي السعي إلى تحقيقها بعد تطويعها لتلائم سياقاتها الوطنية، ولكن ضمن إطار أهداف الألفية. وقد تُرك الخيار للدول كي تقوم بذلك طوعاً. ولسوء الحظ، فإن معظم الدول اختارت أن لا تفعل شيئاً.

بينما اختارت دول أخرى غايات تتجاوز مستوى الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، وسَّعت دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي من نطاق التزاماتها بشأن التعليم لتشمل التعليم الثانوي. وفي أفريقيا وجنوب آسيا، تبنت كينيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا غايات أقوى مما جاءت به أهداف الألفية في مجال المياه والصرف الصحي. واتخذت بيرو خطوات نحو التصدي للعقبات التي تحول دون تمتع النساء الفقيرات بالخدمات الصحية، بينما استكشفت نيبال آفاق تحسين مستوى رعاية صحة الأمهات.

لقد أظهرت هذه الدول أنه بالإمكان تبني الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التصدي لأكثر احتياجاتها إلحاحاً ولتعزيز حقوق بعض أكثر الناس ضعفاً في مجتمعاتها. وينبغي على باقي العالم أن يسير على خطاها.

إن الفرصة سانحة أمامنا كي نضمن استخدام الحراك السياسي الذي أطلقته أهداف الألفية كمحفز لإحداث تغيير أعمق بكثير مما تحقق، ولآجال أطول، وفق ما يحتاجه من يعيشون تحت وطأة الفقر.
ولكن من غير الممكن تحقيق ذلك ما لم يعلن قادة العالم الذين سيلتقون في قمة الأهداف الإنمائية للألفية هذا الشهر التزامهم باحترام الحقوق الإنسانية لمن يحتاجون للدعم أكثر من غيرهم. ولا مناص من التصدي للتمييز ضد المرأة ولإقصاء المهمشين في كل ما يبذل من جهود لإنجاز أهداف الألفية، إذا ما أريد لها أن تكون ذات مغزى.

ولتحقيق هذا، ينبغي على الحكومات أن تجري تقييماً صادقاً ومخلصاً لما حققته من تقدم بشأن أهداف الألفية. وينبغي عليها كذلك أن تعمل من أجل وضع حد للتمييز وتعزيز المساواة والمشاركة، وأن تضمن لأبواب التقدم نحو إنجاز أهداف الألفية أن تكون مشرعة للجميع وموجهة نحو إنهاء التمييز وكفالة المساواة بين الجنسين، ونحو إعطاء الأولوية للفئات الأقل حظاً دون مواربة.

وفي الختام، ينبغي عليها أن تتذكر أن إعلان الألفية — الذي انبثقت عنه الأهداف الإنمائية للألفية — وعد بالكفاح من أجل حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، المدنية منها والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولجميع البشر.

وبينما تتقاطر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا الشهر لتلتقي وتفكر بصوت عالٍ حول ما تحقق من تقدم بشأن إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال ما يقرب من 12 مليون إنسان يعيشون في مستوطنات عشوائية في مصر. وبين هؤلاء قرابة 850,000 شخص يعيشون في 404 مناطق تم تصنيفها من قبل السلطات المصرية بأنها "مناطق غير آمنة"

بسبب خطر تساقط الصخور عليها، أو لكونها مبنية من مواد لا تقاوم عوامل الطبيعة والزمن، أو لأنها تقع مباشرة تحت خطوط الضغط العالي الكهربائية. وحيث تتولى السلطات المحلية وضع خطط التعامل مع "المناطق غير الآمنة" دون تشاور حقيقي مع مجتمعاتها المحلية. يتواصل بلا كلل تجاهل ضمانات الأمم المتحدة ضد الإجلاء القسري، ويُدفع بالأهالي أكثر فأكثر نحو جحيم الفقر. وليس ثمة أحد مثلنا، نحن المدافعين عن حقوق الإنسان، يمكن أن يساعد على تغيير هذا الواقع.

سليل شطي هو الأمين العام لمنظمة العفو الدولية